

إبراهيم البدوي وسمير المقدسي (محرران)

تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي

ترجمة حسن عبد الله بدر

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١). ٤٩٥ ص. (وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان)

نجيب عيسى (*)

أستاذ اقتصاديات التنمية في الجامعة اللبنانية.

- ١ -

أن أخذت الولايات المتحدة من هذه الاستنتاجات ذريعة لتدعي أن «نشر الديمقراطية» هو من الأهداف الرئيسية لمشروعها الرامي إلى إقامة «شرق أوسط جديد» بدءاً باحتلال أفغانستان والعراق. ومن المعروف أن سعي الولايات المتحدة هذا إلى نشر الديمقراطية حظي بتأييد حماسي من قطاع واسع نسبياً من النخب العربية، ومن مشارب أيديولوجية مختلفة، باعتبار أن من غير الممكن الرهان على آليات داخلية للتغيير الديمقراطي.

منذ أكثر من عقد من الزمن، أخذ الاهتمام بقضية الديمقراطية في البلاد العربية يتزايد بشكل ملحوظ. وذلك من قبل أطراف كثيرة داخل الوطن العربي وخارجه: مفكرون، منظمات مجتمع مدني، مراكز أبحاث... وقد ساهم تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٢ في طرح هذه القضية للنقاش على نطاق واسع.

في هذا المناخ العام، الذي أحاط بطرح قضية الديمقراطية في الوطن العربي، جاء المشروع البحثي الذي نتج منه إصدار هذا الكتاب الذي هدف بشكل أساسي، كما جاء في المقدمة، إلى محاولة الإجابة عن سؤالين رئيسيين: أولهما لماذا عانى الوطن العربي بشكل عام ما أصبح يُعرف بـ «العجز الديمقراطي»؟ وثانيهما ما الذي يفسر

هذا ويُلاحظ أن التيار الغالب في هذا النقاش رأى أن البلاد العربية، وعلى خلاف معظم بلدان العالم، بقيت تعاني الـ «عجز الديمقراطي» الذي يتمثل في استمرار الطابع الأوتوقراطي لنظم الحكم فيها، وأن مسألة التغيير على هذا الصعيد، أي مسألة التحول الديمقراطي، تأتي على رأس الأولويات المطروحة في الوطن العربي. وكان

الديمقراطي في الوطن العربي: ملخص تفسيري»



في الفصل الأول، يقوم عبد الوهاب الأفندي بمناقشة المناهج الثقافية المعتمدة لتفسير الأوتوقراطية بشكل عام، وفي البلدان العربية بشكل خاص، فيبدأ بالكلام على «الديمقراطية والليبرالية والاحتلال»، ويرى أنه يمكن النظر إلى الديمقراطية الحديثة، إلى حد بعيد، على أساس أنها «صيغت وبُنيت ضمن حدود الليبرالية». ولكن ذلك لا يعني أنه كان هنالك دائماً تطابق بين المفهومين. ويخلص إلى التحذير من «الاستنتاج المفرع»، القائل بالكف عن تشجيع الديمقراطية في بعض البلدان، ومنها البلدان العربية والإسلامية، بحجة أن الديمقراطية يمكن أن تقود فيها إلى نظم غير ليبرالية (نظم إسلامية). ويضيف: من هذه الزاوية، يمكن أن نرى أن ما حاول نابليون وبوش تشجيعه في الوطن العربي لم يكن الديمقراطية حقاً، بل كان شكلاً من أشكال «الاستبداد الليبرالي». وهكذا، فالزعم أن الثقافة العربية تعادي الديمقراطية قد أعيد تفسيره للقول إن العرب في الواقع يعادون الليبرالية. وينتقد الباحث بعد ذلك اعتبار الثقافة كمتغير أو محدد تفسيري للتغير الاجتماعي والسياسي، مستعيناً بوجهات نظر كثيرة معترضة على هذه الفرضية، ومستنداً إلى أن «الدراسات الميدانية التي أُجريت مؤخراً حول التحول الديمقراطي استبعدت بشكل صريح أهمية الإجماع المسبق على القيم الديمقراطية بالنسبة إلى التحول». ويخلص إلى أن الكثير من المتطلبات المحددة في

استمرارية هذا العجز على مدى عقود منذ الاستقلال؟ هذا بالإضافة إلى هدف آخر، لكنه ثانوي، يتعلق بـ «إدراك آثار نظام الحكم الأوتوقراطي في النمو والتنمية»، علماً بأن مسألة التحول من الحكم الأوتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي ستكون موضوعاً لمشروع بحثي لاحق.

- ٢ -

من أجل تحديد العوامل التي تفسر استمرار العجز الديمقراطي في الوطن العربي، تبني الكتاب «طريقة بحث ثنائية» تجمع بين التحليل الكمي والتحليل النوعي، وتبدأ ببحث «عابر للبلدان» (أي على صعيد البلدان العربية ككل)، تتبعه وتختبر نتائجه دراسات مكثفة لبلدان عربية مختارة. وعليه جاء الكتاب متضمناً أحد عشر فصلاً توزعت على ثلاثة أقسام:

- القسم الأول بعنوان «العجز الديمقراطي العربي: منظور الثقافة السياسية والبعد التفسيري لنموذج عابر (للبلدان)»، وعنوان الفصل الأول فيه «الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، وعنوان الفصل الثاني «تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي: دور النفط وصراعات المنطقة».

- القسم الثاني بعنوان «حالات دراسية لبلدان عربية: النفط والصراعات»، وقد تضمن ثمانية فصول، تناولت تباعاً حالات الأقطار العربية التالية: الأردن، لبنان، سورية، منطقة الخليج، الجزائر، العراق، مصر والسودان.

- القسم الثالث والأخير، وقد تضمن فصلاً وحيداً حمل عنوان: «العجز

ذكر عدد من المفكرين العرب الذين عبّروا، بشكل أو بآخر، عن عدم حماسهم للديمقراطية (فريد زكريا، الطاهر لبيب، خدوري)، بالإضافة إلى آخرين تحولوا إلى المثل الديمقراطية على مضض، أو ليس لمزاياها الكامنة بل كأداة لتحقيق الاستقلال والتنمية. ويخلص هنا إلى «أن المشكلة في الوطن العربي هي أن المجموعات السياسية المتنافسة تؤمن باستمرار أن هناك أشياء كثيرة ذات أهمية كبيرة جداً بحيث يتعذر تركها لأهواء العملية الديمقراطية ونزوات الجمهور».

ويعود الكاتب بعد ذلك إلى تناول البُعد الديني لقضية الديمقراطية في الوطن العربي، فيرى أن الصياغات المختلفة لـ «الولاية الإسلامية» (الديمقراطية الفقهية عند المودودي وولاية الفقيه عند الخميني على سبيل المثال)، طابعها معاد للديمقراطية، وتقوم على فرضيات إشكالية يتعذر الدفاع عنها. ذلك أن التعاليم الإسلامية لا يمكن تصنيفها كلها ضمن الشريعة، كما أن معظمها معايير أخلاقية تتطلب وتتيح مساحة واسعة من حرية التصرف والمبادرة. ويستشهد بآيات قرآنية تؤشر إلى أن التعاليم الإسلامية لا تنسجم مع الديمقراطية فقط، بل تتطلبها أيضاً. ويخلص هنا إلى «أن التحدي الذي يشكله الفكر والممارسة الإسلاميان في وجه الديمقراطية في الوطن العربي هو، ربما، أهم تحد في الوقت الحاضر». وبعد أن يتناول بسرعة مسألة غياب الديمقراطية في الوطن العربي من خلال عدد من المؤشرات، ثم مناقشة الوضع الاستثنائي العربي على هذا الصعيد، بالاستناد إلى مقولة «البرجوازية المفقودة»،

الفرضية كشروط مسبقة للديمقراطية «يمكن في الواقع أن تأتي كنتائج للديمقراطية». ويرى الأفندي بعد ذلك أن منهج الثقافة السياسي يبلغ ذروة إشكالياته عند تطبيقه في النطاق العربي الإسلامي؛ فالدراسات التي تستعمل منهج الثقافة السياسية في تناول السياسة العربية، بمختلف تلاوينها، تنطلق من أن الشعوب العربية ما تزال في مرحلة ما قبل الحداثة (إما متخلفة عن الحداثة وإما معادية لها). وبالتالي، فإن شكلاً من أشكال «الوصاية» سيكون ضرورياً لتوجيه المجتمعات المعنية نحو الليبرالية والديمقراطية. وما «مبادرة الشرق الأوسط الكبير» لتشجيع الديمقراطية في الوطن العربي إلا آخر نوع من الوصاية المطلوبة (الاستبداد الليبرالي).

غير أن «كلام الثقافة» لم يقتصر على المفكرين الغربيين، فيقول الكاتب «إن عدداً هاماً من المفكرين العرب لم يتورعوا عن تبني نمطهم الخاص بهم من «كلام الثقافة»». ويذكر هشام شرابي الذي أرجع طول أعمار نظم الاستبداد العربي إلى التوجهات الأبوية الراسخة في المجتمعات العربية، وخلدون النقيب الذي يوظف القبلية لتوضيح الفكرة نفسها، وحسن حنفي الذي يُرجع المشكلات التي يواجهها بناء مجتمعات حرة إلى الجذور العميقة المترسبة في موروثنا المشترك... «هذا الحفر الأثري» في الماضي لتفسير الحاضر يطرح فرضيات كثيرة لا تؤيدها الأدلة التاريخية، ولا يشجع أنصاره على الدعم الحماسي للديمقراطية. فإذا كانت المشكلة في الثقافة، وبالتالي في الناس، فلا فائدة من الدفاع عن الديمقراطية»، ويأتي المؤلف على

للوضع الديمقراطي وهي: مؤشر دار الحرية الذي يقيس الحقوق السياسية والحريات المدنية؛ التصنيف العالمي لأنواع النظم السياسية (تصنيف الديمقراطية والتنمية) الذي وضع معايير شيفورسكي؛ مؤشر نظام الحكم، الذي يستعمل على نطاق واسع لقياس درجة الديمقراطية، ويقوم على مفهومي «الديمقراطية المأسسة» و«الأوتوقراطية المأسسة».

وقد أظهر كلٌّ من هذه المقاييس الثلاثة التأخر الديمقراطي للمنطقة العربية بالنسبة إلى المناطق الثلاث المذكورة.

بعد توصلهم إلى هذه النتيجة، ينتقل المؤلفون إلى بناء نموذجهم التفسيري للعجز الديمقراطي العربي، منطلقين من «نظرية التحديث» التي طرحها لبست وطورها بارو، والتي تقول بأن هناك علاقة إيجابية بين مستويات التنمية وممارسة الديمقراطية؛ إذ إن «الزيادات في مستوى الدخل تحدث ضغوطات لصالح الديمقراطية، لأن نمو الطبقة الوسطى يتطلب تمثيلها سياسياً لضمان تلبية مصالحها من خلال قيام الدولة بتجهيز السلع ذات النفع العام». ويقولون في هذا الصدد إن بالرغم من عدم وجود أساس نظري لفرضية لبست، فإن الأدلة التجريبية في مختلف البلدان تقدم دعماً قوياً لمقولة أن مقاييس مستوى المعيشة (معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ومستوى العمر المتوقع عند الولادة، والتحصيل التعليمي) ترتبط بقوة مع درجة نظام الحكم الديمقراطي، «علماً بأن تجارب الديمقراطية بدون تنمية اقتصادية تميل إلى أن تكون لفترات قصيرة.

ينتهي الأفندي إلى خلاصة عامة يقتبسها من إيفا بلين مفادها أن الوضع الاستثنائي للوطن العربي على الصعيد الديمقراطي يكمن بدرجة أقل في غياب المتطلبات المسبقة للدمقرطة، وبدرجة أكثر في الظروف القائمة التي تشجع نظم الاستبداد (الموارد الهائلة الموضوعة في تصرف الأجهزة القمعية، شبكات الدعم الدولية، صلات القربى والزبائنية...)، وينتهي إلى القول: «بالرغم من القدرة القمعية الهائلة لأنظمة الاستبداد العربية، هناك علامات إيجابية تلوح في الأفق، إذ يدرك المثقفون والسياسيون وممثلو المجتمع أكثر وأكثر، أنه لم يعد من الممكن تحمل هذا الوضع، وقد برزت تحالفات بين الديمقراطيين، وبضمنهم الإسلاميون المعتدلون، مصممة على تحدي هذه النظم وهي حركات تزداد قوة رغم القمع الوحشي. وفي هذا يكمن مستقبل الوطن العربي».

في الفصل الثاني الذي يحمل عنوان: «تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي: دور النفط وصراعات المنطقة»، يقوم إبراهيم البدوي وسمير المقدسي وغاري ميلانت بوضع نموذج تفسيري للعجز الديمقراطي في الوطن العربي، منتقلين بعد ذلك إلى مناقشة العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي.

بداية، يقارن مؤلفو الفصل المسار الديمقراطي في البلدان العربية بمسارها في بقية الدول النامية، بعد إدراج هذه الأخيرة في ثلاث مجموعات: بلدان شرق آسيا، بلدان أمريكا اللاتينية، وبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء، معتمدين للمقارنة ثلاثة مقاييس

النتيجة أن هذه المتغيرات، باستثناء اثنين منها، ليست قادرة، بدورها، على تفسير العجز الديمقراطي العربي.

أما المتغيران اللذان يملكان هذه المقدرة، فهما متغير النفط (معبّرًا عنه بمؤشر الصادرات من هذه المادة)، وصراعات المنطقة بعلاقتها بالتدخلات الخارجية. ويخلص المؤلفون بهذا الخصوص إلى الاستنتاجات المحورية التالية:

- إن الاعتماد العربي على النفط شكل عقبة أمام الديمقراطية؛

- يرتبط العجز الديمقراطي العربي على نحو فريد بحروب دول المنطقة (بخاصة الصراع العربي - الإسرائيلي) والصراعات المسلحة الأخرى. ففي حين تعزز الصراعات والحروب الديمقراطية في المناطق الأخرى، نراها تعزز النظم الأوتوقراطية في المنطقة العربية.

- التأثير السلبي في الديمقراطية، الناجم عن الاعتماد الواسع على النفط والمشاركة الضئيلة للنساء في الاقتصاد، ليس خاصاً بالوطن العربي.

- تشير الأدلة المتعلقة بالعوامل الاجتماعية - الدينية والثقافية إلى أن الأطروحات «الثقافية» لتفسير فشل نظام الحكم العربي في توسيع الحقوق الديمقراطية لا تصمد أمام الاختبار الصارم للتحليل التجريبي الذي أجري.

وعليه، فإن «الطابع الاستثنائي» الوحيد للوطن العربي بشأن تواصل عجزه الديمقراطي يرتبط بالصراعات.

إن ما تقدم يركز، كما يقول المؤلفون،

بعد ذلك يختبر المؤلفون فرضية التحديث هذه تجريبياً بواسطة «نموذج انحدار» للديمقراطية كما يقيسها مؤشر نظام الحكم (الذي يتكون من أربعة مؤشرات فرعية هي: تنافسية تكوين الجهاز التنفيذي؛ شفافية الجهاز التنفيذي؛ القيود على الجهاز التنفيذي؛ تنافسية المشاركة السياسية)، ومطبّقاً على عيّنة دولية تشمل معظم البلدان العربية. وكمتغيرات للتحديث، جرى استعمال متغير الدخل (متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد لسنة ٢٠٠٠ كأساس)، ومتغير التعليم (متوسط لثلاثة مؤشرات للتطور التعليمي هي: متوسط التحصيل الدراسي للسكان - متوسط الأمية عند السكان البالغين - ونسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية)، بالإضافة إلى متغير نظام الحكم في الدول المجاورة. وكانت نتيجة الاختبار أن البلدان العربية تشكل استثناءً بالنسبة إلى المناطق الثلاث الأخرى لנاحية ارتباط الديمقراطية بمستويات التنمية. فقد كشف هذا الاختبار عن متغير دمية «عربي» سالب ومهم، وهو ما يعني وجود عجز ديمقراطي عربي لا تستطيع فرضية الحداثة أن تفسره. وهذا ما دفع المؤلفين إلى التفتيش عن تفسيرات أخرى بديلة لهذا العجز، فقاموا باختبار نموذج آخر موسع للتحديث، يتضمن المتغيرات التفسيرية التالية: الآثار التاريخية للاستعمار - الدين كأساس للنظام السياسي - التماسك الاجتماعي (الانقسام الإثني) - النفط كمصدر لتمويل النظام - الحروب الأهلية والخارجية التي شهدتها المنطقة - التدخل الدولي. أما المتغير التابع، فيبقى متوسط درجة نظام الحكم. وجاءت

في الأردن. كما أن بلدان الخليج النفطية، التي دعمت نظام الأردن مالياً، كان لها أيضاً تأثير سلبي، وإنما بدرجة أقل. لكن ذلك لا يكفي لفهم تعثر الإصلاحات الديمقراطية في الأردن؛ إذ يجب فحص عوامل أخرى، وعملية الفحص هذه جعلت المؤلفين يستنتجون أن غياب التقدم الديمقراطي الحقيقي في هذا البلد يرتبط بقدرة النظام على إعاقة الإصلاحات من خلال حوافز ووسائل متعددة (ممولة إجمالاً بإيرادات ريعية غير ضريبية) من شأنها تعميق الانقسامات الاجتماعية (أردنيون - فلسطينيون)، وشق المعارضة السياسية، وإقناع جميع الأطراف بأن مصالحها ترتبط ببقاء النظام. هذا بالإضافة إلى الدعم الخارجي الغربي المالي والسياسي والعسكري.

في الفصل الرابع، يتناول سمير المقدسي وفادي كيوان وماركوس ماركتانر الحالة اللبنانية، فيلاحظون أن الديمقراطية التي عرفها لبنان (الديمقراطية التوافقية) بقيت جزئية غير متكاملة. لكن مع ذلك، يبقى لبنان الأكثر ديمقراطية في الوطن العربي. ويلاحظون من جهة ثانية أن النجاحات التي حققها هذا البلد في الحقل الاقتصادي، بقيت أكبر ممّا أنجزه على الصعيد الديمقراطي (كان ينبغي أن يرتبط مستوى دخل الفرد بمستوى لأداء الحكم أعلى ممّا تحقق بالفعل). أما العوامل المفسّرة لهذا الوضع، فتتمثل بالدرجة الأولى في آثار الجوار السياسي - الإقليمي (النظم الأوتوقراطية المحيطة بلبنان)، يليها الاستقطاب الطائفي بعلاقته بالتدخلات الخارجية.

على المحددات الطويلة المدى لمستوى الديمقراطية. أما بخصوص التطور الديمقراطي في المدى القصير، فإن تحليل تجارب الدول التي تدمقرطت حديثاً بدون أن ترتد عنها، يشير إلى أن ليس للنفط أو للصراعات صلة متينة بالدمقرطة الناجحة، على عكس مستويات الدخل الأعلى في البداية أو معدلات النمو العالية، التي هي على صلة متينة بالدمقرطة الناجحة. وعليه، فإن «بالرغم من أن احتمال قيام البلدان العربية بمحاولة الديمقراطية هو احتمال ضئيل، بسبب النزاعات الإقليمية القائمة، ليس هناك أي سبب كامن فيها يمنعها من تحقيق الديمقراطية الناجحة حينما تباشر هذه العملية».

أما في ما يتعلق بعلاقة الديمقراطية بالنمو الاقتصادي، فإن استخدام المؤلفين مؤشر «الديمقراطية الناجحة» (الذي يقوم على تغيير إيجابي هام في درجات نظام الحكم، بحيث يقود إلى نمو إيجابي صافٍ خلال فترة من عشر سنوات، وبدون ارتدادات هامة بعد ذلك)، جعلهم يستنتجون أن الدول التي حققت ديمقراطية ناجحة نمت بمعدل أسرع من تلك التي شرعت في الديمقراطية ولم تلبث أن ارتدت عنها، أو تلك التي لم تختَر الديمقراطية، وأن الديمقراطية الحديثة والناجحة تحفز النمو.

في الفصل الثالث، يتناول طاهر كنعان وجوزيف مسعد الحالة الأردنية، ويصلان، بعد تحليل التطورات السياسية والاقتصادية في هذا البلد، إلى نتيجة مفادها أن الصراع العربي - الإسرائيلي، مع ما يرافقه من تدخل للقوى الخارجية، قد أثّر سلباً بشكل واضح في العملية الديمقراطية

تفسر الحروب الإقليمية نظام الحكم فيها (في حين إن الحروب الخارجية العربية كان لها تأثير إيجابي في اللبلة السياسية). وعليه، فإن المؤلف يرى أن موضوع أسباب تواصل نظام الحكم في الخليج يتطلب استكمال تحليله بطريقة تاريخية مقارنة. وهذه الطريقة قادت المؤلف إلى استنتاج عام مفاده أن فهم طبيعة نظام الحكم الأوتوقراطي في منطقة الخليج يتطلب الذهاب إلى أبعد من النفط وأنواع محددة من الصراع، مع كل تأثيراتها السلبية، والتركيز على الخلفية السياسية التاريخية التي تسمح بالقول: إن جذور تواصل نظام الحكم الأوقراطي في هذه المنطقة تعود إلى السنوات التكوينية لبلدانها (كلما كانت هذه البلدان أقرب إلى الهند البريطانية، كان تدخل بريطانيا في شؤونها أكبر لتأمين مصالحها الاقتصادية).

في الفصل السابع، يتناول بلقاسم العباس وعمار بوحوش الحالة الجزائرية، فيلاحظ أن القفزات الحادة التي شهدتها الجزائر على صعيد درجات نظام الحكم، تجعل صحة نظرية الحداثة مهمة صعبة؛ فقد بين تطبيق نموذج البدوي - مقدسي - ميلانت على الحالة الجزائرية أن تأثير التنمية الاقتصادية (كما يقيسها متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد) في نظام الحكم، لم يكن قوياً؛ ذلك أن تباطؤ تغير نظام الحكم وقفزاته الحادة والمتقطعة يعكسان حقيقة أن النخبة الحاكمة كانت تستجيب على نحو بطيء لضغوط الديمقراطية. لقد أبرمت هذه النخب «صفقة استبدادية» جرى فيها تبادل المنافع الاقتصادية في مقابل الحريات السياسية والاقتصادية. وكانت الريوع النفطية

في الفصل الخامس، يتناول رائد صفدي ولورا مونرو ورضوان زيادة الحالة السورية. ويلاحظون، بعد تحليل تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في هذا البلد منذ الاستقلال، أن سورية حققت تنمية اقتصادية ملحوظة، إنما غير مستقرة. وفي المقابل، ظل النظام الأوتوقراطي راسخاً فيها رغم بعض الإصلاحات السياسية المحدودة. وفي مجال البحث عن العوامل المفسرة لهذا العجز الديمقراطي، يلاحظون أن النفط وصراعات المنطقة، وخصوصاً الصراع العربي - الإسرائيلي، هما عاملان ساهما في خلق هذا العجز (خلقاً بيئة تمكن الحكم الأوتوقراطي من الاستمرار)، لكنهما بحد ذاتهما لا يفسران كلياً العجز المذكور، وإنما يجب البحث عن متغيرات إضافية من خلال التركيز على الدور الواسع للحكومة في الاقتصاد السوري. وفي هذا الإطار، استنتج المؤلفون أن نقص الحرية الاقتصادية هو متغير تفسيري إضافي للعجز الديمقراطي في سورية.

في الفصل السادس، يتناول سامي عطا الله حالة منطقة الخليج، فيلاحظ بداية أن التنمية في هذه المنطقة لم تؤد إلى قيام ضغوط اجتماعية وثقافية هامة للسير في عملية الديمقراطية. ثم ينتقل إلى الفحص التجريبي لمحددات العجز الديمقراطي في بلدان الخليج، انطلاقاً من نموذج البدوي - مقدسي - ميلانت. وفي هذا الصدد يصل إلى نتيجة مفادها أن نظام الحكم في البلدان المعنية، لا يمكن تفسيره كلياً بمتغيرات التحديث والتاريخ الاستعماري والدين ودرجة التماسك الاجتماعي والنفط والحروب الإقليمية، باستثناء الكويت التي

بها الحركة الوطنية قبل حقبة البعث والاقتصاد السياسي للوهية مع متغيري الثروة النفطية والصراعات الإقليمية».

ويخلصان أخيراً إلى أن «لكي تأخذ فكرة الدولة الريعية أهميتها النظرية الكافية، فإنها بحاجة إلى أن توضع في العراق ضمن مجموعة معقدة ومتداخلة من الثُغُر التي ما تزال تخترق السياسة العراقية وهي في الأصل «ثُغُر إثنية»، وبخاصة الحاجة إلى تغيير الهيمنة التاريخية على الدولة من قبل العرب السُنّة».

في الفصل التاسع، يتناول جودة عبد الخالق ومصطفى السيد الحالة المصرية، ويبدأ بفحص مسار التغيير السياسي في مصر خلال الفترة ١٩٦٠ - ٢٠٠٥، وهو المسار الذي يكشف أن اللبرلة الاقتصادية استدامت في حين أن اللبرلة السياسية تقلبت ضمن اتجاه صاعد ولكن متواضع. ثم يتبين لهما من التحليل التجريبي أن فرضية التحديث لا تفسر تواصل عجز ديمقراطي معين في حالة مصر، بينما كان أداء نموذج البدوي - مقدسي - ميلانت أفضل، بمعنى أن الصراعات الإقليمية، وبخاصة الصراع العربي - الإسرائيلي، شكّلت عائقاً حقيقياً أمام التحول الديمقراطي في مصر، في حين لم يكن لصادرات الطاقة أثر كبير في نظام الحكم - وهذا «أمر غريب» (لكن ربما كان للثروة النفطية للمنطقة تأثير سلبي غير مباشر). ومع ذلك، يرى المؤلفان أن هذه النتيجة لا تروي القصة الكاملة لاستمرار العجز الديمقراطي في مصر، وهو ما دفعهما إلى إدخال ثلاثة متغيرات تفسيرية أخرى على النموذج، بدت لهما، بشكل

والصراعات الداخلية هي الدوافع الرئيسية لهذه الصفقة. لكن الصفقة المذكورة ليست ثابتة بشكل متأصل، لأن الريوع النفطية ضئيلة جداً قياساً بحجم السكان. وفي هذا السياق، يلاحظ المؤلفان أن نظام الحكم يتحول بصورة إيجابية عند هبوط أسعار النفط بشكل حاد، لكن ذلك يجعل الصراعات الداخلية تزداد بشكل حاد أيضاً، وهو ما يدفع النظام الحاكم إلى إعادة ترتيب صفقة الاستبداد. وما يجب ملاحظته بشكل خاص هو أن زيادة الريوع النفطية الكبيرة منذ سنة ٢٠٠٠ خففت من الصراعات الداخلية، ولكنها لم تقلب عملية الديمقراطية بل حافظت على الوضع القائم. أما الحروب الخارجية والصراع العربي - الاسرائيلي، فلم تساهم في بقاء النظام الحاكم إلا بقدر يسير.

في الفصل الثامن، يتناول بسام يوسف وإريك ديفيز الحالة العراقية، منطلقين من نموذج البدوي - مقدسي - ميلانت، الذي يبين أن درجة نظام الحكم في العراق هي أقل مما هو متوقع عندما يؤخذ في الاعتبار دخله وتنميته البشرية، وأن درجة نظام الحكم في هذا البلد كانت ستكون أعلى في حال خلو المنطقة من النفط والحروب، ليلاحظان أن الثروة النفطية والحروب الإقليمية ظلتا فعلاً من العقبات الأكثر استمراراً في وجه الديمقراطية والتنمية في العراق. لكن هذين العاملين لا يكتسبان قيمة تفسيرية لحالة العجز الديمقراطي إلا إذا وُضعا (خصوصاً الريع النفطي) ضمن سياق تاريخي واجتماعي - سياسي. وبالتالي، يضيف الباحثان، يجب توسيع أو تعديل النموذج المذكور بـ «تقديم عدد من الفرضيات المكملّة، كالطريقة التي تفاعلت

الديمقراطي في السودان. هذه الفرضية تقول إنه يمكن فهم العجز بشكل أفضل، من خلال تحليل تجربة السودان الاستعمارية الفريدة التي كانت وراء نشوء مجتمع مدني، وقيام أحزاب سياسية تواصلت تقاليدها في التعامل الطائفي والسياسة المشخصة في فترة ما بعد الاستقلال، وظلت تهيمن على الحياة السياسية في البلد. ويختتم المؤلفان البحث بالقول: «يمكن الظن أن تفسير العجز الديمقراطي في السودان، وهو بلد يضم مكونات عديدة ومتنوعة، يكمن في طبيعة نظامه الاجتماعي ونهجه السياسي الموروث من الفترة الاستعمارية».

في الفصل الحادي عشر، يقدم محررا الكتاب إبراهيم البدوي وسمير المقدسي ملخصاً تفسيرياً للعوامل المرتبطة بتواصل العجز الديمقراطي في الوطن العربي، يتبعه بعض الملاحظات الموجزة حول بعض الشروط التي يمكن أن تتيح تعميق عملية الديمقراطية العربية.

- ٣ -

في ما يتعلق بتواصل العجز الديمقراطي في الوطن العربي، يقول البدوي والمقدسي إن بحوث الكتاب شخّصت عدداً من الأسباب الأساسية التي كانت وراء استدامة هذا العجز، وإن بدرجات مختلفة وأشكال تختلف أيضاً من بلد إلى آخر. وفي حين أن بعض هذه الأسباب يتشارك فيها عدد من بلدان المنطقة، فإن بعضها الآخر هي أسباب خاصة ببلدان معينة. وقد أدرجا أسباب العجز في مجموعتين، الأولى تحت عنوان: «النفط وصراعات المنطقة والتدخلات

مسبق، وثيقة الصلة بحالة مصر، وهي: هجرة العمل، والمساعدات الخارجية، والتحضر. وتبيّن لهما أن معامل هجرة العمل هو الوحيد المتغير السالب والمعنوي، أي أن هجرة العمل خففت من الضغط للمطالبة بتحقيق الديمقراطية في مصر.

بعد ذلك، استكمل المؤلفان عملهما الكمي بتحليل نوعي للعوامل التي لا يلتقطها النموذج، ويمكن أن تفسر عدم تمكّن مصر من المحافظة والبناء على إجراءات الليبرلة، وهي خمسة عوامل: سياسة إهدار التصنيع وأزمة التوزيع؛ دور الدولة؛ موقف مجموعات المنظمين من الليبرلة السياسية؛ الخوف من الإسلاميين؛ تواطؤ القوى الخارجية مع النظام الأوتوقراطي. ويلاحظان، في هذا الخصوص، أن الحكومة واصلت تأدية دور قوي رغم الهبوط الواضح في دور الدولة الاقتصادي، في حين أن العوامل الأربعة الأخرى تقدم فعلاً تفسيرات إضافية للعجز الديمقراطي المصري.

في الفصل العاشر، يتناول علي عبد القادر علي وعطا البطحاني الحالة السودانية، ويريان أن نموذج البدوي - مقدسي - ميلانت يتوقع بالفعل الفترات الديمقراطية في السودان (فترات أكثر ديمقراطية مما يبرره النموذج). وعلى المستوى التفصيلي، يلاحظان أن الاعتماد على النفط والحروب في المنطقة كانا يعملان بشكل مباشر وغير مباشر عند تفسير الحالة السودانية. ومع ذلك، وباعتبار «أن السودان ليس بلداً عربياً نمطياً»، قاما باقتراح فرضية مكملّة تساعد على إلقاء الضوء على استمرار العجز

التي بيّنت الدراسات القطرية أنها عوامل مكملة لتفسير العجز الديمقراطي، يتشارك فيه عدد من الأقطار العربية، كالإرث التاريخي والخوف من المجموعات الإسلامية الأصولية، وبعضها الآخر خاص بكل بلد على حدة:

مصر: تقهقر عملية التصنيع واستيعاب نخبة رجال الأعمال؛

الأردن: استيعاب النظام للطبقة الوسطى وتوظيفه السياسي لانقسام السكان بين أردنيين وفلسطينيين؛

سورية: تحييد النظام لدور طبقة رجال الأعمال على الصعيد الليبرالي؛

السودان: المجتمع المستقطب ثقافياً وإثنياً ودينياً والجمع بين السياسة والدين؛

لبنان: الانقسامات الدينية المتفاعلة مع التدخلات الخارجية؛

الجزائر: ترسخ الحلف الثلاثي بين الجيش والحزب الحاكم والجهاز الإداري الحكومي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدين بحد ذاته لا يبدو أنه يقوم بدور هام في إعاقه المسار الديمقراطي العربي.

ثم يصل المحرران إلى استنتاج أخير مفاده «أن بقاء نظم الحكم الاوتوقراطية في الوطن العربي يعود إلى نجاحها في المحافظة على جهاز قسر قوي تم بناؤه بفضل الموارد الهائلة التي تملكها، إضافة إلى الدعم الخارجي؛ فقد نجحت هذه النظم في قمع طبقتها الوسطى المستقلة ومجتمعها المدني، ولم تتردد في توظيف الدين لأغراض سياسية.

الخارجية»، والثانية تحت عنوان: «القضايا التاريخية والسياسية والمجتمعية».

بخصوص المجموعة الأولى، يقول المحرران إن استعراض التجارب الخاصة في بلدان المنطقة التي جرى تناولها في الكتاب يبين الدور الذي قامت به الثروة النفطية مباشرة وغير مباشرة في تواصل العجز الديمقراطي العربي. ولكنه يبين أيضاً أن النفط وحده لا يفسر كلياً هذا العجز. ذلك أن «تأثير الثروة النفطية في تحقيق المقايضة بين الرفاه الاقتصادي والحرية السياسية، على أهميته، لا يمكن تناوله بمعزل عن التاريخ الاجتماعي – السياسي للبلد المعني. كذلك بيّنت التجارب المذكورة التأثير السلبي في نظام الحكم، لمختلف أنواع الصراعات التي أنهكت المنطقة العربية (الصراعات الأهلية والإقليمية والتدخلات الخارجية)، وأن هذا التأثير يختلف من بلد إلى آخر، إلا أنه، في جميع الأحوال، ذهب باتجاه مقاومة الديمقراطية. هذا في حين تم توظيف التهديد الكامن للحركات الأصولية الإسلامية كذريعة في يد الأحزاب والأسر الحاكمة لتبرير إحكام قبضتها الأوتوقراطية الفردية على السلطة. ويخلصان هنا إلى القول إنه «حتى إذا سلّمنا بعدم وجود صلة سببية مباشرة بين التنمية والديمقراطية، فإن دور النفط والصراعات في إعاقه العملية يبقى قائماً؛ فغياب (هذين العاملين) كان سيوفر فرصاً أفضل لتعزيز الديمقراطية في الوطن العربي، بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية الذي كان يمكن أن يتحقق».

أما بخصوص المجموعة الثانية، فيرى المحرران أن بعض العوامل الأخرى

السؤال التالي: ما هي آفاق الانتقال نحو ديمقراطية أكبر في المنطقة؟ ويجيبان بأن ثمة ثلاث قوى رئيسية كامنة ومحركة نحو هذا الانتقال، وهي: طبقة وسطى مستقلة نامية؛ دور متزايد لمنظمات المجتمع المدني المستقلة والمناصرة للإصلاح؛ انفتاح وتفاعل أكبر مع العالم الخارجي. ثم يقولان أخيراً إن ثمة ثلاثة عوامل وراء تفاؤلها «الحذر» بشأن مستقبل الديمقراطية في المنطقة العربية، هي:

- فشل النظم الأوتوقراطية في فرض حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

- استعداد الحركات الإسلامية الكبرى المعلن لقبول الانتخابات الديمقراطية.

- صعوبة استدامة «الصفقة الاستبدادية على المدى البعيد، بسبب عدم تمكّن النظم الحاكمة من تحقيق تحوّل اقتصادي من شأنه استيعاب التزايد المستمر في السكان في سنّ العمل، في حين ستكون الموارد النفطية، على الأرجح، عاجزة عن مجاراة الضغوط السكانية المتزايدة».

ويختتمان بالقول: «بما أن معظم النظم الأوتوقراطية العربية قد تحكمت وتتحكم في اقتصادات ذات مستويات دخل متوسط أو عالية نسبياً، يبدو أن هناك عاملين يرتبطان بقوة بالعوامل الثلاثة السابقة الذكر ويمكنها التعجيل بزوال هذه النظم، وهما: تواتر ومدى عدم الاستقرار السياسي الكامن من جهة، وفشل النظم في تحقيق التنوع الاقتصادي الواسع، الذي من شأنه أن يتصدى لمشكلة البطالة الواسعة، وبخاصة صفوف الشباب، وبين أمور أخرى، من جهة ثانية».

أما في ما يتعلق بمسألة تعميق عملية الديمقراطية في الوطن العربي، فيلاحظ البدوي والمقدسي أنها عملية معقدة، ويمكن أن تختلف من بلد إلى آخر. ولذلك، فإنها ستكون موضوع دراسة لاحقة. ويقتصر الأمر هنا على بعض الملاحظات التمهيدية ذات العلاقة بالمنطقة ككل. وفي هذا الإطار، يرى المحرران أن البحوث التي يتضمنها الكتاب سلطت الضوء على أربع قضايا متصلة تستحق التأمل والدرس، هي:

- الحل العادل لصراعات المنطقة (بخاصة القضية الفلسطينية)، التي حفزت الحركات الأصولية، واجتذبت التدخلات الخارجية، وحولت توظيف الموارد نحو دعم النظم الأوتوقراطية على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، علماً بأن حل هذه الصراعات «هو موضوع دولي».

- الحد من التدخلات الخارجية الضارة.

- الإصلاح المؤسسي الذي يحمل معه عقوداً اجتماعية جديدة، ويأخذ في الاعتبار البيئة السياسية، والثقافية والدينية القائمة، ومسألة الدعم الخارجي للنظم القائمة، علماً بأن بناء المؤسسات الديمقراطية مهمة وطنية لا تُفرض من الخارج، وبأنه مسؤولية جميع مكونات المجتمع المعني: مجتمع مدني، جامعات، منظمات غير حكومية، أحزاب سياسية....

- تطوير الطبقة الوسطى وتمكينها، مع دور ناشط لمنظمات المجتمع المدني المستقلة، وضمان حقوق الأقليات، ودعم المساواة بين الجنسين.

بعد ذلك يطرح البدوي والمقدسي

- ٤ -

بعضها عن بعض، مع أن ارتباط الحروب والتدخلات الخارجية بوجود النفط واضح في المنطقة العربية.

- وفي السياق نفسه، يمكن التساؤل عما إذا لم يكن في الإمكان اختبار متغيرات أخرى، في نموذج التحليل الكمي، لها دلالات أكثر على مستوى التنمية الاقتصادية، كدرجة التصنيع، أو درجة تنويع الإنتاج؟

وفي ما يتعلق بالعوامل التي اعتمدت كعوامل تفسيرية مكملة لـ «نقص» الديمقراطية في كل من الأقطار العربية، نرى التالي:

- إن تأثير الهجرة في هذا المجال لا يقتصر على الحالة المصرية، وإنما يشمل أيضاً لبنان وبلدان المغرب العربي.

- كما إن ترسخ الحلف الثلاثي بين الجيش والحزب الواحد الحاكم والجهاز الإداري لا يفسر بقاء الحكم الأوتوقراطي في الجزائر فقط، بل في أقطار عربية أخرى كثيرة: مصر، سورية، العراق...

أما المجموعة الثانية من الملاحظات، فقد تكونت لدينا في ضوء ما تشهده الساحة العربية في الوقت الحاضر من ثورات/انتفاضات طابعها الرئيسي ديمقراطي، ويمكن إيجازها كالتالي:

- أظهرت هذه الثورات/الانتفاضات أن تفاؤلاً محرري الكتاب، لناحية إمكانية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بالرغم من طابعه الحذر، كان في محله. كما أنها جاءت لتدعم عملياً ما بيّنه الكتاب من بهتان للمقولات الثقافية - الاستشراقية بشأن عدم امتلاك المجتمعات العربية

ختاماً، يحفل هذا الكتاب المرجعي حول مرتكزات النظم الاستبدادية في الوطن العربي بالكثير من الأفكار والطروحات الأخرى القيّمة، التي ضاق المجال عن عرضها. ويبقى أن نورد عدداً من الملاحظات السريعة التي يمكن إدراجها في مجموعتين:

المجموعة الأولى تتعلق، في معظمها، بالعوامل التي اختُبرت في التحليل الكمي، وتلك التي اعتمدت في التحليل النوعي كعوامل مفسّرة لاستمرار النظم الثيوقراطية في الوطن العربي. وبهذا الخصوص، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- إبداء بعض التحفظ على استخدام المتوسطات الحسابية لمقارنة أوضاع مجموعة معيّنة من البلدان بمجموعات أخرى؛ فالمتوسط الحسابي، كما هو معروف، يمكن أن يخفي فروقات كبيرة بين عناصر المجموعة الواحدة، وعليه، تكون الفائدة محدودة عند مقارنة المنطقة العربية ككل بالمناطق الأخرى.

- وللسبب نفسه، يمكن إبداء تحفظ على استخدام متوسط آخر هو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، كمؤشر رئيسي لمستوى التنمية/التحديث.

- ويمكن ملاحظة أنه جرى في التحليل الكمي استبعاد استخدام بعض المتغيرات بسبب ارتباطها بمتغيرات أخرى (العمر المتوقع عند الولادة، مثلاً، بسبب ارتباطه بالدخل والتعليم). هذا في حين جرى التعامل مع النفط والحروب والتدخلات الأجنبية كمتغيرات مستقلة

الديمقراطية في الوطن العربي لا تقتصر على الثلاث، التي ذُكرت في الملخص التفسيري، وأنه يجب إضافة فئة الشباب التي عرفت كيف توظف التكنولوجيات الاتصالية وتتواصل في ما بينها، ملتفة على أساليب المنع والرقابة، فكانت مفجرة لهذه الثورات، وبرهنت على أنها كانت أكثر القوى المحركة ديناميكية.

أخيراً نرى، من جهتنا، أن أبرز وأسوأ ما يميز نظم الحكم العربية هو أن استبدادها ظل عاجزاً عن إطلاق عملية تنمية حقيقية (تتمثل ليس فقط في معدلات نمو مرتفعة، بل أيضاً في تنويع مطرد في القاعدة الإنتاجية، مع قضاء على البطالة والفقر)، وإنجاز مسيرة التحرر الوطني (بالتخلص من النفوذ الأجنبي، وتحرير فلسطين). وكان محرراً الكتاب على صواب عندما رأيا أن هذا العجز تحديداً هو الذي سيضع حداً للاستبداد. ونحن نضيف أن الديمقراطية في الوطن العربي ستُفرغ من محتواها الحقيقي ما لم تُنجز هاتين المهمتين التاريخيتين (التنمية والتحرر الوطني) □

القدرة الذاتية على الانخراط في عملية التحول الديمقراطي. هذا بالإضافة إلى تأكيدها أهمية عامل الجوار في دفع عملية التحول هذه (لاحظنا الانتقال السريع للثورات من بلد عربي إلى آخر).

- أظهر قيام هذه الثورات / الانتفاضات، في المقابل، أن استخدام مفهوم «العجز» الديمقراطي العربي أو مفهوم «الاستثناء» الديمقراطي العربي لتوصيف الحالة / الحالات العربية، قد جاء في غير محله، أو أنه غير دقيق، لما يوحيان به من أن الأقطار العربية تعاني حالة استعصاء ديمقراطي، وبالتالي كان من الأفضل، في رأينا، حصر الإشكالية في البحث عن العوامل المفسرة لـ «إعاقة» أو «تأخير» التحول الديمقراطي في الأقطار المعنية. ونعتقد أن لهذه الملاحظة ما يبررها، بغض النظر عن قيام هذه الثورات؛ ذلك بأن البلدان التي جرت مقارنة البلدان العربية بها لم تنتقل جميعها إلى الديمقراطية في وقت واحد.

- أظهرت الثورات / الانتفاضات أن القوى المحركة لعملية الانتقال نحو